مجلة المخطط والتنمية
المجلد (31)، العدد (2)، الشهر (8)، السنة (2026)، الصفحات 132-137
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://jpd.uobaghdad.edu.iq/index.php/jpd

P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908

حوكمة المواقع الاثرية كمدخل لتعزيز للتنمية السياحية المستدامة في مدينة سامراء

نازك مدين الموسوي [1]*، أ.م. د سعاد جابر لفته [1]

[1] جامعة بغداد/ مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

*بريد إلكتروني للمؤلف المسؤول: nazek.madian2200m@iurp.uobaghdad.edu.iq

حقوق النشر: ©2026 المؤلفون. هذه المقالة هي مقال مفتوح الوصول موزع بموجب شروط رخصة المشاع الإبداعي 4.0 الدولية (CC BY 4.0). ينشر من قبل مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا بجامعة بغداد.

تم الاستلام: 2025/12/28
تم المراجعة: 2026/1/13
مقبول: 2026/1/18
متوفر عبر الإنترنت: 2026/8/7

الكلمات المفتاحية:
الحوكمة، المواقع الأثرية، التنمية السياحية المستدامة، الهوية الحضارية، المشاركة المجتمعية، مدينة سامراء.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور حوكمة المواقع الأثرية في تعزيز التنمية السياحية المستدامة، واتخذ من مدينة سامراء نموذجاً تطبيقياً، لما تمتلكه من قيمة حضارية وأثرية عالية، تقابلها تحديات إدارية وتنظيمية تؤثّر في استدامتها السياحية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال استمارة استبيان وُجّهت إلى عيّنتين تمثّلتا بسكان مدينة سامراء والخبراء المختصين في مجالات التخطيط والآثار والسياحة، بهدف تقييم واقع المؤشرات المرتبطة بالحوكمة والتنمية السياحية المستدامة. تضمّنت الدراسة مجموعة من المؤشرات الرئيسة شملت المؤشرات الاقتصادية، والهوية الحضارية والثقافية، والمؤشرات البيئية، والمؤشرات الإدارية والحوكمة، بالإضافة إلى مؤشر المشاركة المجتمعية. وأظهرت نتائج عينة السكان اتجاهاً إيجابياً نسبياً للمؤشرات الاقتصادية، ومحايداً لمؤشرات الهوية الحضارية والبيئية، في حين سجّلت مؤشرات الحوكمة والمشاركة المجتمعية اتجاهاً سلبياً. في المقابل، أظهرت نتائج عينة الخبراء اتجاهاً سلبياً شاملاً لجميع المؤشرات، مما يعكس وجود فجوة واضحة بين الإدراك المجتمعي والتقييم المهني المتخصص. خلص البحث إلى أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة يُمثّل العامل الرئيس في تعثر تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المواقع الأثرية بمدينة سامراء، رغم توفر المقومات السياحية والحضارية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز منظومة الحوكمة، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتبنّي رؤية استراتيجية متكاملة تساهم في توظيف المواقع الأثرية بوصفها محركات فاعلة للتنمية السياحية المستدامة

Archaeological Site Governance as an Entry Point for Enhancing Sustainable Tourism Development in the City of Samarra

Nazik Median Al-Musawi[1]*, Asst. Prof. Dr. Suaad Jaber Lafta[1]

[1] University of Baghdad/ Center of Urban and Regional Planning for Postgraduate Studies

*Corresponding Author Email: nazek.madian2200m@iurp.uobaghdad.edu.iq

Copyright: ©2026 The Authors. This article is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0). It is published by Center of Urban and Regional Planning for Postgraduate Studies, University of Baghdad.

Received: 28/12/2025
Revised: 13/1/2026
Accepted: 18/1/2026
Available online: 7/8/2026

Keywords:
Governance, Archaeological Sites, Sustainable Tourism Development, Cultural Identity, Community Participation, City of Samarra

ABSTRACT

This research aims to examine the role of archaeological site governance in enhancing sustainable tourism development, taking the city of Samarra as an applied case study. Samarra was selected due to its high historical and archaeological significance, which is counterbalanced by administrative and organizational challenges that affect the sustainability of its tourism sector. The study adopts a descriptive–analytical approach through a questionnaire administered to two samples: residents of Samarra and experts specialized in planning, archaeology, and tourism, with the objective of evaluating the status of indicators related to governance and sustainable tourism development. The study encompasses a set of key indicators, including economic indicators, cultural and civilizational identity indicators, environmental indicators, administrative and governance indicators, in addition to community participation indicators. The results of the residents' sample revealed a relatively positive tendency toward economic indicators and a neutral tendency toward cultural identity and environmental indicators, while governance and community participation indicators recorded negative trends. In contrast, the experts' sample showed an overall negative tendency across all indicators, reflecting a clear gap between community perception and specialized professional assessment. The study concludes that the weak implementation of governance principles represents the main factor hindering the achievement of sustainable tourism development in the archaeological sites of Samarra, despite the availability of significant cultural and tourism potentials. The study recommends strengthening the governance framework, activating community participation, and adopting an integrated strategic vision that contributes to employing archaeological sites as effective drivers of sustainable tourism development.

المقدمة

تُعدُّ المواقع الأثرية من الموارد الحضارية المهمة التي تساهم في دعم النشاط السياحي وتعزيز الهوية الثقافية للمدن التاريخية، ويُعدُّ حسن إدارتها عاملاً أساساً في تحقيق التنمية السياحية المستدامة. وتبرز حوكمة المواقع الأثرية بوصفها إطاراً تنظيمياً يهدف إلى رفع كفاءة الإدارة، وتعزيز الشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية بما يضمن استدامة هذه المواقع.

وتُعدُّ مدينة سامراء من المدن ذات القيمة الأثرية والحضارية في العراق، إلا أن توظيف مواقعها الأثرية ضمن إطار تنموي مستدام ما زال يواجه تحديات إدارية وتنظيمية، الأمر الذي يستدعي دراسة دور الحوكمة في تحسين واقع إدارة هذه المواقع وانعكاس ذلك على التنمية السياحية المستدامة.

مشكلة البحث

تتمثَّل مشكلة البحث في وجود ضعف في تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية بمدينة سامراء، مما انعكس سلباً على مستوى تحقيق التنمية السياحية المستدامة، رغم ما تمتلكه المدينة من مقومات أثرية وسياحية. ويبرز هذا الضعف من خلال القصور الإداري، وتداخل الصلاحيات، وضعف المشاركة المجتمعية، وعدم فاعلية السياسات البيئية والتنظيمية المعتمدة.

فرضية البحث

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية يساهم بشكل إيجابي في دعم وتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مدينة سامراء، من خلال تحسين الكفاءة الإدارية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وحماية الموارد الأثرية، وتعظيم العوائد الاقتصادية المحلية.

الأطار النظري (مفهوم الحوكمة)

أصبح مفهوم الحوكمة من المفاهيم الأساسية في الدراسات الإدارية والتنموية المعاصرة، لما له من دور فاعل في تحسين أداء المؤسسات وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، خصوصاً في القطاعات ذات الأهمية العامة. وقد ظهر هذا المفهوم استجابةً للتحولات المؤسسية والحاجة إلى أنماط إدارة أكثر شفافية وقدرة على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المجالات المرتبطة بالتراث الثقافي والمواقع الأثرية (الشاكري، 2007).

لغوياً، يُشتق مصطلح الحوكمة من الجذر "حكم"، الذي يدلُّ على الإحكام والتنظيم والضبط، أما اصطلاحاً فيُقصد بالحوكمة مجموعة القواعد والأنظمة والإجراءات التي تُدار من خلالها المؤسسات، بما يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة، ويحدُّ من مظاهر الفساد وسوء الإدارة، ويعزّز المساءلة والشفافية في اتخاذ القرار (عز الدين، 2013).

وفي الإطار التنموي، تُعرّف الحوكمة بوصفها نمطاً إدارياً يقوم على إشراك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي، في صياغة السياسات وتنفيذها، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير الدراسات إلى أن الحوكمة لا تقتصر على البعد الإداري فحسب، بل تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو ما يجعلها أداة شاملة لمعالجة التحديات المعقدة التي تواجه المدن التاريخية (بعوط وبوعزيز، 2021).

وتعتمد الحوكمة الجيدة على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها الشفافية في إتاحة المعلومات، والمساءلة في تقييم أداء المؤسسات، والمشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار، بالإضافة إلى الكفاءة في إدارة الموارد والالتزام بالأطر القانونية. وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة عند تطبيقها في إدارة المواقع الأثرية، نظراً لما تتطلَّبه هذه المواقع من توازن دقيق بين متطلبات الحماية والصون من جهة، ومتطلبات الاستثمار والتنمية السياحية من جهة أخرى (عبد الحميد، 2019). وتشير الأدبيات المتخصّصة في التنمية السياحية المستدامة إلى أن غياب الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية يؤدي إلى ضعف التخطيط، وتداخل الصلاحيات، وتراجع مستوى الخدمات السياحية، مما يحد من قدرة هذه المواقع على الإسهام في التنمية المحلية. في المقابل، فإن اعتماد الحوكمة يساهم في تحسين إدارة المواقع التراثية، وتعزيز ثقة المجتمع المحلي، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار السياحي المستدام (قطب وآخرون، 2018). وبناءً على ذلك، تُعدُّ الحوكمة إطاراً نظرياً محورياً في هذه الدراسة، إذ تمثل المدخل الأساسي لتحليل واقع إدارة المواقع الأثرية في مدينة سامراء، وتقييم دورها في تعزيز التنمية السياحية المستدامة، بما ينسجم مع خصوصية المدينة التاريخية والتحديات التي تواجهها.

الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية

لا يخفى أن المواقع الأثرية من الموارد الثقافية ذات القيمة العالية، لما تمثِّله من بعد تاريخي وحضاري، فضلاً عن دورها المحتمل في دعم التنمية السياحية والاقتصادية. إلا أن إدارة هذه المواقع تواجه تحديات متعدِّدة تتعلق بتداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق المؤسسي، ونقص التمويل، وغياب الرؤية التخطيطية الشاملة، وهو ما يجعل تطبيق مبادئ الحوكمة ضرورة ملحّة لضمان استدامتها (عبد الحميد، 2019). تشير الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية إلى اعتماد إطار إداري وتنظيمي يضمن وضوح الأدوار والمسؤوليات بين الجهات المعنية، مثل الهيئات الحكومية، والسلطات المحلية، والمؤسَّسات الثقافية، والقطاع الخاص، إلى جانب المجتمع المحلي. ويهدف هذا الإطار إلى تحقيق التوازن بين متطلبات حماية الموقع الأثري وصونه من جهة، ومتطلبات استثماره سياحياً وتنموياً من جهة أخرى، بما يضمن استمراريته وعدم تعرّضه للتدهور (عز الدين، 2013). وتؤكِّد الدراسات المتخصصة أن غياب الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية يؤدي إلى ضعف التخطيط طويل الأمد، وتراجع كفاءة الصيانة، وسوء استغلال الموارد المتاحة، فضلاً عن انخفاض مستوى الخدمات المقدمة للزوار. كما يسهم ضعف المشاركة المجتمعية في زيادة الفجوة بين السكان المحليين والإدارة، مما يقلّل من فاعلية الجهود المبذولة للحفاظ على المواقع الأثرية وتطويرها (بعوط وبوعزيز، 2021).

وفي هذا السياق، تُمثِّل الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية من أهم مبادئ الحوكمة الواجب تفعيلها في إدارة المواقع الأثرية. إذ تسهم الشفافية في إتاحة المعلومات المتعلقة ببرامج التطوير والصيانة، بينما تضمن المساءلة خضوع الجهات المسؤولة للتقييم والمحاسبة. أما المشاركة المجتمعية، فتُعد عنصراً أساسياً في تعزيز الوعي بأهمية المواقع الأثرية، وتحفيز السكان على المساهمة في حمايتها واستثمارها بصورة مستدامة (قطب وآخرون، 2018).

كما تشير الأدبيات إلى أن تطبيق الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية يُعزّز من فرص جذب الاستثمار السياحي، من خلال توفير بيئة إدارية مستقرة وواضحة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويسهم ذلك في تحسين البنية التحتية والخدمات السياحية، ورفع القدرة التنافسية للمدن التاريخية، وتحقيق عوائد اقتصادية تسهم في دعم التنمية المحلية (ملحم، 2018). وفي حالة المدن التاريخية، مثل مدينة سامراء، تزداد أهمية الحوكمة نظراً لحساسية المواقع الأثرية وتأثرها بالعوامل الأمنية والإدارية والاقتصادية. وتشير الرسالة إلى أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية بسامراء انعكس سلباً على مستوى الترويج السياحي، وحجم الاستثمار، واستدامة هذه المواقع. وعليه، فإن اعتماد الحوكمة كمدخل إداري وتخطيطي يُعد خطوة أساسية لتعزيز التنمية السياحية المستدامة، والحفاظ على القيمة الثقافية والتاريخية للمواقع الأثرية في المدينة.

مفهوم التنمية السياحية المستدامة

تُعدُّ التنمية السياحية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي برزت نتيجة تزايد الاهتمام بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد البيئية والثقافية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد ارتبط ظهور هذا المفهوم بتطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل عام، الذي يدعو إلى تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (الشاكري، 2007).

وتُعرّف التنمية السياحية المستدامة بأنها نمط من أنماط التنمية السياحية يهدف إلى استثمار الموارد السياحية، ولاسيما الموارد التراثية والطبيعية، بطريقة تحافظ على قيمتها واستمراريتها، (Al-Mumar & Hadi, 2023)وتحقق في الوقت ذاته عوائد اقتصادية واجتماعية للمجتمعات المحلية. ويؤكِّد هذا المفهوم على ضرورة إدارة النشاط السياحي ضمن أطر تخطيطية وتنظيمية تضمن عدم استنزاف الموارد أو الإضرار بالهوية الثقافية للمناطق التاريخية (عز الدين، 2013).

وفي السياق الحضري، تكتسب التنمية السياحية المستدامة أهمية خاصة في المدن التاريخية، حيث تتداخل الأبعاد العمرانية والثقافية والاجتماعية بشكل معقد. (Dawood & Alkinani, 2023))وتشير الدراسات إلى أن غياب التخطيط المستدام للنشاط السياحي في هذه المدن يؤدّي إلى تدهور المواقع الأثرية، وضعف الخدمات، وتراجع جودة التجربة السياحية، مما ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي وعلى صورة المدينة السياحية (عبد الحميد، 2019).

وتقوم التنمية السياحية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسة مترابطة، هي:البعد الاقتصادي، ويركِّز على تحقيق عوائد مالية مستقرة، وتوفير فرص العمل، وتحفيز الاستثمار المحلي.البعد الاجتماعي والثقافي، ويهدف إلى تعزيز دور المجتمع المحلي، والحفاظ على الهوية الثقافية، ورفع مستوى الوعي بقيمة

التراث البعد البيئي، ويسعى إلى حماية الموارد الطبيعية والأثرية من التدهور، وضمان استخدامها بشكل رشيد (ملحم، 2018).

كما تؤكّد الأدبيات أن نجاح التنمية السياحية المستدامة يتطلب وجود إطار إداري فعّال قادر على التنسيق بين مختلف الجهات المعنية، ووضع سياسات واضحة لإدارة المواقع السياحية، ومراقبة آثار النشاط السياحي. وفي هذا الإطار، تُعدُّ الحوكمة أحد المداخل الأساسية التي تسهم في تفعيل مبادئ الاستدامة، من خلال تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة المجتمعية في إدارة النشاط السياحي (بعوط وبوعزيز، 2021).

وفيما يتعلّق بمدينة سامراء، تشير الرسالة إلى أن الإمكانات السياحية المتوفرة، ولاسيما المواقع الأثرية، لم تُستثمر بالشكل الأمثل نتيجة ضعف التخطيط المستدام، وغياب الرؤية التكاملية لإدارة السياحة. وهو ما يجعل تبني مفهوم التنمية السياحية المستدامة ضرورة استراتيجية لضمان الحفاظ على المواقع الأثرية، وتعزيز دورها في دعم التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة في المدينة.

العلاقة بين الحوكمة والتنمية السياحية المستدامة في المواقع الأثرية

تُعدُّ العلاقة بين الحوكمة والتنمية السياحية المستدامة علاقة تكاملية، إذ تمثّل الحوكمة الإطار الإداري والتنظيمي الذي يضمن حسن إدارة الموارد السياحية، ولا سيما المواقع الأثرية، بما يحقق أهداف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشير الأدبيات التخطيطية إلى أن غياب الحوكمة يؤدّي إلى ضعف التخطيط، وتداخل الصلاحيات، وسوء استغلال الموارد، مما يحد من قدرة المواقع الأثرية على الإسهام الفعّال في التنمية السياحية المستدامة (عز الدين، 2013). وتساهم الحوكمة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال تنظيم العلاقة بين الجهات المسؤولة عن إدارة المواقع الأثرية، مثل المؤسسات الحكومية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المحلي. ويؤدي وضوح الأدوار والمسؤوليات إلى تحسين كفاءة الإدارة، وتعزيز القدرة على وضع سياسات سياحية متكاملة تراعي حماية المواقع الأثرية وتطويرها في آنٍ واحد (عبد الحميد، 2019). كما تؤدّي مبادئ الحوكمة، ولاسيما الشفافية والمساءلة، دوراً أساسياً في دعم الاستدامة السياحية، إذ تساهم الشفافية في إتاحة المعلومات المتعلقة بخطط التطوير والاستثمار، بينما تضمن المساءلة خضوع الجهات المعنية للتقييم المستمر. ويساعد ذلك في الحد من الهدر المالي، وتحسين جودة الخدمات السياحية، وتعزيز ثقة المستثمرين والسياح على حد سواء (بعوط وبوعزيز، 2021).

تُعدُّ المشاركة المجتمعية أحد المحاور الجوهرية التي تربط بين الحوكمة والتنمية السياحية المستدامة، حيث يساهم إشراك المجتمع المحلي في إدارة المواقع الأثرية في رفع مستوى الوعي بأهميتها، وتعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاهها. كما يؤدي ذلك إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية مباشرة للسكان المحليين، مثل توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وهو ما يشكل أحد مرتكزات الاستدامة (قطب وآخرون، 2018). ومن جانب آخر، تساهم الحوكمة في توفير بيئة مؤسسية مستقرة تشجع على الاستثمار السياحي المستدام، من خلال وضع تشريعات واضحة، وتسهيل إجراءات الاستثمار، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويساعد هذا التوجه في تطوير البنية التحتية والخدمات السياحية، دون الإضرار بالقيمة التاريخية والثقافية للمواقع الأثرية، بما يعزز التوازن بين الحماية والتنمية (ملحم، 2018).

وفيما يتعلّق بمدينة سامراء، تشير الرسالة إلى أن ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة انعكس سلباً على مستوى التنمية السياحية المستدامة، من حيث محدودية الاستثمار، وتراجع الترويج السياحي، وضعف المشاركة المجتمعية. وعليه، فإن تعزيز العلاقة بين الحوكمة والتنمية السياحية المستدامة يُعدُّ مدخلاً أساسياً لإعادة تفعيل دور المواقع الأثرية في المدينة، وتحقيق تنمية متوازنة تحافظ على التراث الثقافي وتدعم الاقتصاد المحلي في الوقت ذاته.

جدول رقم (1-1) ملخص المؤشرات

ت	المؤشر الرئيسي	المؤشر الثانوي	خلاصة المؤشر (عام + سامراء)
1-	المؤشر الاقتصادي	فرص العمل	يقيس دور المواقع الأثرية في خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتنشيط التشغيل المحلي خصوصاً حول مناطق الجذب الثقافي.
		الإيرادات السياحية	يوضح حجم العوائد المالية الناتجة عن الحركة السياحية في المواقع التراثية، بما يشمل رسوم الزيارة والأنشطة الاقتصادية المرتبطة.
		استثمارات البنية التحتية	يقيس حجم التطوير في الطرق، المراكز الخدمية، مرافق الاستقبال، ومشاريع تحسين بيئة الزيارة.
		المشاريع الصغيرة والمتوسطة	يحدد مدى مشاركة الحرفيين وأصحاب المشاريع المحلية في سلسلة القيمة السياحية.
		مساهمة السياحة في الناتج المحلي	مؤشر وطني لقياس دور السياحة الثقافية في دعم الاقتصاد الكلي.
		الإنفاق الحكومي على الحماية	يقيس مستوى دعم الدولة للتنقيب، الترميم، الحماية، والصيانة الدورية للمواقع.
		المنتجات المحلية التراثية	يوضح انتشار المنتجات والحرف التقليدية المرتبطة بالموقع ومدى مساهمتها في تنشيط الاقتصاد المحلي.
		الاستثمارات الخاصة	يقيس جذب الشركات والمستثمرين لتطوير خدمات سياحية داخل أو قرب الموقع الأثري.
2-	المؤشر الاجتماعي والثقافي	مشاركة المجتمع المحلي	يقيس مشاركة السكان في صنع القرارات السياحية والمشاريع المتعلقة بالموقع.
		تمثيل المجتمع في الإدارة	يحدد مدى مشاركة أبناء المنطقة في الهيئات واللجان المسؤولة عن إدارة الموقع.
		الوعي المجتمعي بالتراث	يقيس فهم المجتمع المحلي لقيمة التراث ودوره في حمايته.
		الفعاليات الثقافية	يوضح عدد الأنشطة الثقافية والتوعوية والتربوية المتعلقة بالموقع الأثري.
		الهوية الثقافية	يقيس مدى احترام المشاريع السياحية للطابع التاريخي والعماري للموقع.
		استفادة السكان من العوائد	يقيّم حصة المجتمع المحلي من الأرباح والفرص الناتجة عن السياحة.
		التدريب على الحرف	يقيس كمية البرامج التدريبية الهادفة لتنمية الحرف التقليدية وربطها بالسياحة.
		رضا الزوار	يوضح مستوى رضا الزائرين عن تجربتهم وتفاعلهم مع المجتمع المحلي.
3-	المؤشر البيئي	الحفاظ على الموارد الطبيعية	يقيس حالة البيئة المحيطة بالموقع ومستوى صونها من التدهور والتلوث.
		التحكم بالطاقة الاستيعابية	يقيس مدى تنظيم أعداد الزوار لمنع الضغط السياحي والحفاظ على الموقع.
		المساحات المحمية	يوضح نسبة المساحات الخضراء والمناطق الطبيعية المحمية ضمن الموقع.
		الحد من التلوث والنفايات	يقيس مدى وجود برامج إدارة نفايات وممارسات بيئية مستدامة داخل الموقع.
		السياحة البيئية	يقيس تطبيق مبادئ السياحة المستدامة والتقليل من الأضرار على البيئة.
		مواد وتقنيات الترميم	يوضح مدى استخدام مواد محلية وتقنيات صديقة للبيئة في عمليات الترميم.
		حماية الموقع من المناخ	يقيس الإجراءات المتّخذة لحماية المعالم من التغيرات المناخية والتعرية.

4-	المؤشرات الادارية والاستدامة	خطة الإدارة المتكاملة	يقيس وجود خطة رسمية لإدارة الموقع تشمل الحماية–التطوير– التشغيل.
		الحفظ والصون	يحدد مستوى الالتزام بالمعايير الدولية لحماية التراث المادي وغير المادي.
		التمويل المستدام	يقيس توفر مصادر تمويل ثابتة لضمان استمرار عمليات حماية الموقع.
		الدراسات والبحوث	يقيس كمية الدراسات الحديثة التي تُجرى حول الموقع ودرجة تحديث المعلومات.
		التكنولوجيا الذكية	يوضح مدى استخدام الرقمنة، الحجز الإلكتروني، الواقع الافتراضي، وأنظمة الإدارة الذكية.
		المراقبة والتقييم	يقيس وجود آليات دورية ترصد حالة الموقع وتتابع الأداء الإداري.
		دمج المشاريع ضمن التنمية	يوضِّح مدى ارتباط المشاريع السياحية بخطط التنمية المحلية والوطنية.
5-	مؤشر الحوكمة	وضوح الصلاحيات الإدارية	يقيس مدى وضوح توزيع المهام بين الجهات الحكومية والمحلية.
		التشريعات الداعمة	يحدد قوة القوانين والسياسات المعمول بها لحماية المواقع الأثرية.
		الشفافية المالية والإدارية	يقيس مستوى الإفصاح عن الإيرادات والمشاريع وآليات الصرف.
		مشاركة المجتمع في القرار	يقيس نسبة القرارات التي يُسهم فيها المجتمع المحلي.
		آليات المساءلة	يوضح وجود أنظمة رقابة ومحاسبة للجهات المسؤولة عن الموقع.
		التعاون العام – الخاص	يقيس مستوى الشراكات بين القطاعين لدعم إدارة السياحة والتراث.
		دمج الحوكمة في التنمية	يقيس مدى وجود إطار حوكمي واضح يوجه التنمية السياحية المستدامة.

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد المؤشرات المستخلصة

التحليل الميداني الخاص بالاستبانة

تُشكِّل المواقع الاثرية أحد اهم الركائز الأساسية في السياحة، فلها أهمية كبيرة في تنشيط السياحة لكونها عنصر جذب كبير ومثير للكثير من الوجهات السياحية، وتم تخصيص هذا المبحث لغرض تحليل نتائج الاستبانة التي تم الإجابة عنها محلياً (في مدينة سامراء) وقد صممت هذه الاستبانة اعتماداً على المؤشرات التي تم استخلاصها من الجزء النظري من الرسالة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، لملاءمته طبيعة البحث الذي يهدف إلى تشخيص واقع الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية، وتحليل أثرها في تعزيز التنمية السياحية المستدامة. ويُعدُّ هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات التخطيطية والسياحية، لقدرته على وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين متغيراتها استناداً إلى البيانات الميدانية.

ميدان الدراسة

تم تطبيق الدراسة ميدانياً في مدينة سامراء، باعتبارها من المدن التاريخية ذات الأهمية الأثرية والسياحية في العراق، التي تضم عدداً من المواقع الأثرية ذات القيمة الحضارية، مما يجعلها ميداناً مناسباً لدراسة العلاقة بين الحوكمة والتنمية السياحية المستدامة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكوّن مجتمع الدراسة من فئتين رئيستين:
سكان مدينة سامراء، بوصفهم الفئة الأكثر تأثراً بواقع إدارة المواقع الأثرية ومستوى التنمية السياحية في المدينة.
الخبراء المختصون في مجالات التخطيط الحضري، والآثار، والسياحة، والحوكمة، لما يمتلكونه من خبرة علمية وعملية تسهم في تقييم واقع المؤشرات محل الدراسة.
وقد تم اختيار عينة السكان بطريقة عشوائية، في حين تم اختيار عينة الخبراء بطريقة قصدية، استناداً إلى تخصُّصهم وخبرتهم ذات الصلة بموضوع البحث.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، لما يوفره من إمكانية الحصول على معلومات كمية تعكس آراء المبحوثين بدقة. وتم إعداد الاستبيان بالاستناد إلى المؤشرات النظرية المستخلصة من الإطار النظري للبحث، وبما ينسجم مع أهداف الدراسة.
تضمّن الاستبيان مجموعة من المحاور الرئيسة، شملت:

- المؤشرات الاقتصادية
- المؤشرات الاجتماعية والثقافية
- المؤشرات البيئية
- مؤشرات الجوانب الإدارية والحوكمة
- مؤشر المشاركة المجتمعية

صدق وثبات الأداة

للتأكُّد من موثوقية أداة الدراسة، تم اختبار ثبات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وقد أظهرت النتائج قيماً مرتفعة لمعامل الثبات، مما يدل على وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان، ويؤكِّد صلاحيته للتحليل الإحصائي واستخلاص النتائج.

جدول (2-1) ثبات الاستبيان

Reliability Statistics		
	N of Items	Cronbach's Alpha
اختبار ثبات استبانه السكان	19	993.
اختبار ثبات استبانه الخبراء	30	991.

المصدر: الباحثة بالأعتماد على برنامج spss

الأساليب الإحصائية المعتمدة

تم تحليل البيانات باستعمال برنامج SPSS، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية.

عرض وتحليل نتائج المؤشرات الرئيسة

تم في هذا المبحث عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها بالاعتماد على المؤشرات الرئيسة المستخلصة من الإطار النظري، وذلك بهدف تشخيص واقع الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية ومدى انعكاسها على تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مدينة سامراء. وقد تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والمجموع الكلي لتحديد الاتجاه العام لكل مؤشر.

جدول (3-1) نتائج مؤشرات عينة السكان

ت	المؤشر	عدد الفقرات	نسبة الأتفاق	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	المؤشرات الاقتصادية	4	%58	3.51	إيجابي
2	مؤشرات الهوية الحضارية والثقافية	4	%73	3.94	محايد
3	المؤشرات البيئية	3	%38	2.44	محايد
4	مؤشرات الجوانب الإدارية والحوكمة	4	%45	2.39	سلبي
5	المشاركة المجتمعية	4	%18	2.32	سلبي

المصدر: الباحثة بالأعتماد على برنامج spss

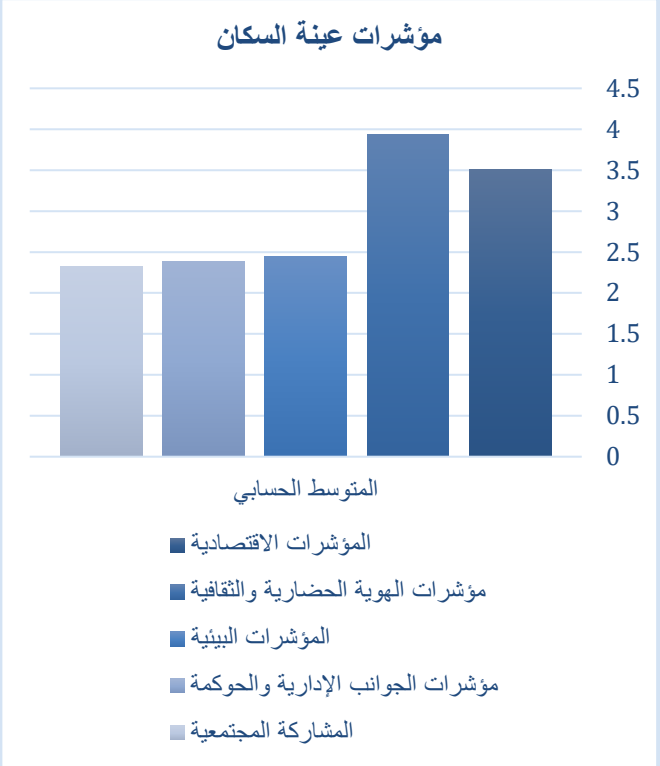

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

أظهرت نتائج المؤشرات الاقتصادية اتجاهاً إيجابياً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.51) وبنسبة اتفاق (58%)، وهو ما يشير إلى وجود رضا نسبي لدى السكان عن الدور الاقتصادي للمواقع الأثرية في المدينة. ويعكس هذا الاتجاه إدراك أفراد العينة لأهمية النشاط السياحي في توفير بعض الفرص الاقتصادية وتحريك الأنشطة التجارية المحلية، رغم محدودية حجم هذه الفوائد وعدم انتظامها. ويُفسَّر هذا الاتجاه الإيجابي الجزئي بكون التأثير الاقتصادي للمواقع الأثرية لا يزال في إطار ضيق ولم يصل إلى مستوى التنمية الاقتصادية المستدامة.

ثانياً: مؤشرات الهوية الحضارية والثقافية

سجّلت مؤشرات الهوية الحضارية والثقافية أعلى متوسط حسابي بين المؤشرات بلغ (3.94)، وبنسبة اتفاق (73%)، إلا أن الاتجاه العام جاء محايداً. ويعكس ذلك وجود وعي مرتفع لدى المجتمع المحلي بقيمة الهوية الحضارية والثقافية للمواقع الأثرية في مدينة سامراء، مقابل ضعف توظيف هذا الوعي ضمن برامج عملية تحافظ على الهوية وتُفعّلها سياحياً. ويشير هذا التباين إلى أن البعد الثقافي حاضر على مستوى الإدراك، لكنه غير مدعوم بسياسات أو ممارسات مؤسسية فاعلة.

ثالثاً: المؤشرات البيئية

أظهرت نتائج المؤشرات البيئية اتجاهاً محايداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.44) وبنسبة اتفاق (38%). ويُشير هذا المؤشر إلى وجود قصور واضح في إجراءات حماية المواقع الأثرية من التدهور البيئي، وضعف برامج الصيانة والمحافظة، مقابل وجود بعض الجهود المحدودة التي حالت دون انحدار المؤشر إلى اتجاه سلبي صريح. ويعكس هذا الوضع غياب سياسة بيئية واضحة لإدارة المواقع الأثرية ضمن إطار الاستدامة.

رابعاً: مؤشرات الجوانب الإدارية والحوكمة

سجّلت مؤشرات الجوانب الإدارية والحوكمة اتجاهاً سلبياً، بمتوسط حسابي بلغ (2.39) ونسبة اتفاق (45%)، وهو ما يدل على ضعف تطبيق مبادئ الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية. ويشمل ذلك قصوراً في الشفافية، وتداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق المؤسّسي بين الجهات المعنية، الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة الإدارة وقدرتها على دعم التنمية السياحية المستدامة في المدينة.

خامساً: مؤشر المشاركة المجتمعية

أظهر مؤشر المشاركة المجتمعية أدنى القيم بين المؤشرات كافة، بمتوسط حسابي (2.32) ونسبة اتفاق (18%)، مع اتجاه عام سلبي. ويعكس هذا المؤشر ضعف إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط واتخاذ القرار المتعلقة بإدارة المواقع الأثرية، وغياب الآليات التي تُمكّن السكان من المساهمة الفاعلة في تطوير النشاط السياحي. ويُعدُّ هذا الضعف أحد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق التنمية السياحية المستدامة، نظراً للدور المحوري الذي يؤدّيه المجتمع المحلي في حماية الموارد التراثية.

خلاصة تحليل عينة السكان

تُظهّر نتائج عينة السكان وجود تباين واضح بين إدراك المجتمع المحلي للقيمة الاقتصادية والثقافية للمواقع الأثرية، وبين ضعف الأطر الإدارية والحوكمية والمجتمعية التي تُفترض أن تُحوّل هذه القيم إلى تنمية سياحية مستدامة فعلية. ويؤكّد ذلك أن الإشكالية الرئيسة لا تكمن في غياب الإمكانات، بل في ضعف الإدارة والتخطيط وتفعيل المشاركة المجتمعية.

جدول (4-1) نتائج مؤشرات عينة الخبراء

ت	المؤشر	عدد الفقرات	نسبة الأتفاق	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام
1	المؤشرات الاقتصادية	6	%60	2.03	سلبي
2	مؤشرات الهوية الحضارية والثقافية	6	%51	1.83	سلبي
3	مؤشرات الحوكمة المختصة بالجانب البيئي	6	%33	2.12	سلبي
4	المؤشرات الإدارية والاستدامة	5	%45	8.20	سلبي
5	مؤشرات الحوكمة	6	%61	9.56	سلبي

المصدر: الباحثة بالأعتماد على برنامج spss

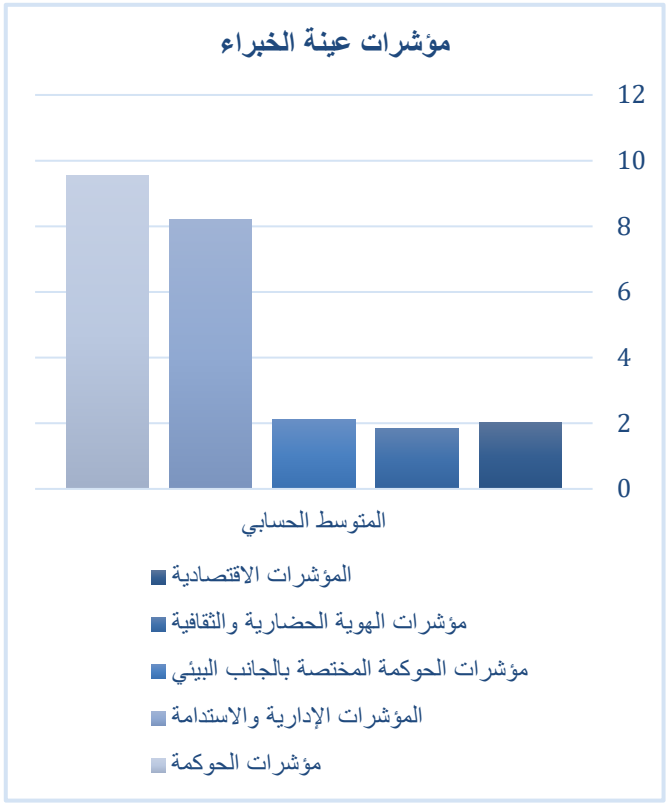

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المتوفرة

تحليل نتائج مؤشرات عينة الخبراء

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

أظهرت نتائج المؤشرات الاقتصادية اتجاهاً سلبياً من وجهة نظر الخبراء، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.03) وبنسبة اتفاق (60%). ويعكس هذا التقييم إدراك الخبراء لضعف المردود الاقتصادي الحقيقي للمواقع الأثرية، وعدم قدرتها على الإسهام الفعلي في دعم الاقتصاد المحلي أو خلق فرص عمل مستدامة. ويشير هذا الاتجاه إلى وجود فجوة واضحة بين الإمكانات السياحية المتاحة ومستوى الاستثمار والتخطيط الاقتصادي المعتمد.

ثانياً: مؤشرات الهوية الحضارية والثقافية

سجّلت مؤشرات الهوية الحضارية والثقافية اتجاهاً سلبياً، بمتوسط حسابي بلغ (1.83) ونسبة اتفاق (51%). ويُظهر هذا المؤشر أن الخبراء يرون قصوراً في توظيف الهوية الحضارية والثقافية للمواقع الأثرية ضمن برامج تنموية وسياحية فاعلة، على الرغم ما تمتلكه مدينة سامراء من قيمة تاريخية ورمزية عالية. ويعكس ذلك ضعف السياسات الثقافية وقلة المبادرات المؤسسية الداعمة لهذا الجانب.

ثالثاً: مؤشرات الحوكمة المختصة بالجانب البيئي

أظهرت نتائج مؤشرات الحوكمة المرتبطة بالجانب البيئي اتجاهاً سلبياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.12) وبنسبة اتفاق (33%). ويشير هذا المؤشر إلى ضعف واضح في تطبيق آليات الحوكمة البيئية، ولا سيما ما يتعلّق بحماية المواقع الأثرية من التدهور البيئي، وغياب الخطط الوقائية وبرامج الصيانة المستدامة. ويؤكِّد هذا التقييم الحاجة إلى إدماج البعد البيئي ضمن سياسات إدارة المواقع الأثرية بصورة أكثر فاعلية.

رابعاً: المؤشرات الإدارية والاستدامة

سجّلت المؤشرات الإدارية المرتبطة بالاستدامة اتجاهاً سلبياً، حيث بلغ المتوسط الحسابي (8.20) وبنسبة اتفاق (45%). ويعكس هذا المؤشر من وجهة نظر الخبراء وجود ضعف في كفاءة الإدارة، وغياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، وعدم تبني ممارسات إدارية تدعم الاستدامة في إدارة المواقع الأثرية. ويُعدُّ هذا المؤشّر من المؤشرات المحورية التي تفسر تعثُّر تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المدينة.

خامساً: مؤشرات الحوكمة

أظهرت مؤشرات الحوكمة اتجاهاً سلبياً، رغم ارتفاع نسبة الاتفاق إلى (61%)، وبلوغ المتوسط الحسابي (9.56). ويشير هذا التقييم إلى وجود إجماع نسبي بين الخبراء حول ضعف منظومة الحوكمة بشكل عام، ولا سيما فيما يتعلّق بتداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وغياب آليات المتابعة والمساءلة. ويؤكِّد هذا المؤشر أن الخلل المؤسَّسي يُعدُّ العامل الأبرز المؤثِّر في بقية المؤشرات.

خلاصة تحليل عينة الخبراء

تُظهر نتائج عينة الخبراء اتجاهاً سلبياً شاملاً لكافة المؤشَّرات، مما يعكس رؤية نقدية متخصصة لواقع إدارة المواقع الأثرية في مدينة سامراء. ويؤكِّد هذا التقييم أن الإشكاليات لا تقتصر على جوانب جزئية، بل تمتد إلى البنية الإدارية والحوكمية العامة، وهو ما يحدُّ من فرص تحقيق تنمية سياحية مستدامة فعلية، فعلى الرغم من توفر المقومات التاريخية والثقافية.

الاستنتاجات النهائية للدراسة

أظهرت نتائج الدراسة وجود تباين واضح بين تقييم السكان وتقييم الخبراء لواقع إدارة المواقع الأثرية في مدينة سامراء، حيث مال تقييم السكان إلى الإيجابية الجزئية في المؤشرات الاقتصادية والهوية الحضارية، في حين جاء تقييم الخبراء سلبياً شاملاً لجميع المؤشرات، مما يعكس اختلافاً بين الإدراك المجتمعي والتقييم المهني المتخصّص.

بيّنت نتائج عينة السكان وجود وعي مرتفع بالقيمة الحضارية والثقافية للمواقع الأثرية، إلا أن هذا الوعي لم يُترجم إلى مشاركة مجتمعية فاعلة أو إلى ممارسات مؤسسية داعمة، وهو ما أكّده تقييم الخبراء من خلال الاتجاهات السلبية لمؤشرات الحوكمة والإدارة.

أكَّدت نتائج عينة الخبراء أن ضعف منظومة الحوكمة يُعد العامل الرئيس في تعثر تحقيق التنمية السياحية المستدامة، حيث انعكس القصور الإداري وتداخل الصلاحيات وغياب الرؤية الاستراتيجية على كافة المؤشرات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية.

أظهرت المؤشرات البيئية من وجهة نظر كلٍّ من السكان والخبراء اتجاهاً محايداً إلى سلبي، مما يدل على قصور مشترك في سياسات حماية المواقع الأثرية وبرامج الصيانة البيئية، ويشير إلى ضعف دمج البعد البيئي ضمن إطار الحوكمة المعتمد.

كشفت نتائج مؤشر المشاركة المجتمعية عن ضعف واضح في إشراك المجتمع المحلي في عمليات التخطيط وإدارة المواقع الأثرية، وهو ما شكّل أحد أبرز نقاط الاتفاق الضمني بين عينة السكان وتقييم الخبراء، وأساهم في إضعاف فرص تحقيق الاستدامة السياحية.

أظهرت الدراسة أن توفر الإمكانات السياحية والأثرية في مدينة سامراء لا يقابله مستوى مماثل من الإدارة الفعالة، مما يؤكد أن الإشكالية الرئيسة لا تكمن في نقص الموارد، بل في ضعف توظيفها ضمن إطار حوكمي متكامل.

تؤكِّد النتائج أن تعزيز العلاقة بين الحوكمة والتنمية السياحية المستدامة يُعد مدخلاً أساسياً لمعالجة أوجه القصور الحالية، وتحويل المواقع الأثرية من عناصر ذات قيمة رمزية فقط إلى محركات فاعلة للتنمية المحلية.

التوصيات

1.تعزيز منظومة الحوكمة في إدارة المواقع الأثرية من خلال توضيح الصلاحيات بين الجهات المعنية، وتفعيل آليات التنسيق المؤسّسي، بما يساهم في رفع كفاءة الإدارة وتحسين القدرة على اتخاذ القرار.

2. تبنّي رؤية استراتيجية طويلة الأمد لإدارة المواقع الأثرية في مدينة سامراء، تقوم على مبادئ التنمية السياحية المستدامة، وتوازن بين متطلبات الحماية والاستثمار دون الإضرار بالقيمة الحضارية للمواقع.

3. تفعيل المشاركة المجتمعية عبر إشراك السكان المحليين في عمليات التخطيط واتخاذ القرار، وإنشاء قنوات تواصل فعالة بين المجتمع المحلي والجهات المسؤولة، بما يعزّز الشعور بالمسؤولية والانتماء تجاه المواقع الأثرية.

4. تحفيز الاستثمار السياحي المستدام من خلال توفير بيئة تشريعية وإدارية واضحة، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في تحسين البنية التحتية والخدمات السياحية ورفع العوائد الاقتصادية المحلية.

5. تعزيز البعد البيئي في إدارة المواقع الأثرية عبر اعتماد برامج صيانة دورية، وتطبيق معايير الحوكمة البيئية، ووضع خطط وقائية للحد من التدهور البيئي وضمان استدامة الموارد الأثرية.

6. توظيف الهوية الحضارية والثقافية لمدينة سامراء ضمن برامج سياحية وتثقيفية منظمة، تساهم في إبراز القيمة التاريخية للمواقع الأثرية وتحويلها إلى عناصر جذب سياحي فاعلة.

7. بناء القدرات المؤسسية للعاملين في إدارة المواقع الأثرية، من خلال التدريب المستمر وتطوير المهارات الإدارية والتخطيطية، بما ينسجم مع متطلبات الحوكمة الرشيدة والتنمية السياحية المستدامة.

المصادر

Al-mumar, Mohammed, & Hadi, Ihsan. (2023). Tourism and its impact on the migration of indigenous peoples from historical city centers (the old city center of Najaf as a case study).

Dawood, Mays, & Alkinani, Amer. (2023). Preserving the Past and Building the Future: A Sustainable Urban Plan for Mosul, Iraq.

بعوط، أزهر، وبوعزيز، ناصر. (2021). دور المواقع الأثرية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة: المسرح الروماني نموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي.

عبد الحميد، هدى عادل. (2019). التنمية السياحية المستدامة في الأماكن التراثية الحضرية: القشلة كحالة دراسية. رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

عز الدين، مها محمد. (2013). التنمية السياحية المستدامة للأسواق التراثية في المناطق التاريخية. رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

قطب، حسام، الشحات، أحمد، والمنشاوي، الغراب. (2018). دور المناطق الأثرية والتراثية في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية. كلية الهندسة، جامعة الزقازيق.

ملحم، محمود إبراهيم. (2018). دور السياحة المستدامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. جامعة القدس.